الأربعاء في ٢٠٠٠/٣/١٥

بيان عن وضع المالية العامة لشهر شباط ٢٠٠٠

بلغ عجز الموازنة في شهر شباط ٢٠٠٠ مبلغ ١٧٦ مليار ليرة أي ما يوازي ٤٣% من مجمل إنفاق الموازنة وذلك مقابل عجز بمبلغ ٦٦ مليار ليرة في شهر كانون الثاني من هذا العام ومقابل عجز بمقدار ٨٦,٥ مليار ليرة في نفس الشهر من العام الماضي.

وتعزى هذه الزيادة في العجز إلى زيادة في خدمة الدين العام الداخلي في شهر شباط ٢٠٠٠ مقارنة بشهر شباط ١٩٩٩ (+ ٣٤ مليار) وإلى زيادة في نفقات الموازنة بالمقارنة مع شهر كانون الثاني ٢٠٠٠. وقد ساهم أيضاً في زيادة العجز تراجع الإيرادات بمقدار ٣٨ مليار ليرة بالنسبة إلى نفس الشهر من العام الماضي. والجدير بالذكر أن النتائج المتراكمة لشهري كانون الثاني وشباط من هذه السنة في عمليات الموازنة ورغم التطورات المذكورة تبقى أقل من تقديرات مجمل العجز السنوي في موازنة عام ٢٠٠٠ وهي ٣٧%، إذ أن العجز المتراكم خلال الشهرين لم يتعد ٣١%. وقد كان العجز المتراكم لنفس الشهرين من عام ١٩٩٩ ما يوازي ١٩% من مجمل النفقات، غير أنه لا بد من التذكير بأن الإنفاق من خلال الموازنة في العام الماضي كان على أساس القاعدة الإثني عشرية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة قبل تصديق الموازنة من قبل المجلس النيابي الكريم[1].

هذا وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض المكلفين يستنكفون حالياً عن دفع متوجباتهم العائدة لأعمال العام ١٩٩٩. وتود وزارة المالية بهذه المناسبة أن تذكر جميع المكلفين بأن الإعفاء من الغرامات لا يسري إلا على المتوجبات العائدة إلى أعمال العام ١٩٩٨ وما قبل.

---

[1] عندما يتأخر تصديق الموازنة من قبل المجلس النيابي يتـم الإنفاق على أسـاس سـقف يبلـغ ١/١٢ من الإنفـاق العـادي (أي دون النفقات الاسـتثمارية) مما يسـمح للدولة بمتابعـة دفع التزماتهـا.

كما أنه تجدر الإشارة بالنسبة للإيرادات أنه لم يبدأ بعد برنامج تحويل حصة الخزينة من أرباح إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية المنتظر العمل به في الأشهر المقبلة.

أما فيما يختص بتطور عمليات الخزينة خلال شباط ٢٠٠٠، فيلاحظ أن مستوى الإيرادات والإنفاق والعجز هو أقل من الشهر الماضي وشبيه إلى مستوى نفس الشهر من العام الماضي.

أدت هذه التطورات إلى عجز إجمالي متراكم (موازنة وخزينة) خلال الشهرين الأخيرين بواقع ٤٨,٥% مما يعزى بشكل خاص إلى العجز الحاصل في عمليات الخزينة في شهر كانون الثاني (١٩٥ مليار ليرة). وقد تزيد الأعباء العائدة إلى عمليات الخزينة بسبب تفاقم العجز المالي لدى مؤسسة كهرباء لبنان بعد الضربة الإسرائيلية الأخيرة وزيادة أسعار المازوت زيادات كبيرة, هذا بالإضافة إلى برنامج تسديد مستحقات البلديات لدى الخزينة.

يبقى أن الفائض الأولي في تنفيذ الموازنة (أي الفائض الحاصل بعد تنزيل أعباء خدمة الدين العام) ما يزال في مستوى ٣٠% من مجمل الإنفاق وهو مؤشر جيد قد يتحسن في الأشهر المقبلة في حال تفعيل الجباية مجدداً وتحسن إيرادات مصرف لبنان وإدارة المواصلات السلكية واللاسلكية.